نظرية الاستلزام الحواري وأبعادها التداولية في التراث العربي

- ابن جني أنموذجا –

د/ آمال كعواش

د/ نادية توهامي

مقدمة:

تعدُّ الدراسات اللّسانية المعاصرة القطبَ الذي يُحتذى به لتحليل مختلف الظواهر الإنسانية، فلم تعد مسألةُ الكشف عن أسرار النظام اللغوي والقواعد المجردة المتحكمة في بنائه وحدَها محور البحث، فاللغة ظاهرة إنسانية بالدرجة الأولى لها صلات مرتبطة بالعديد من الظواهر المحيطة بها تُؤثِر فيها وتتأثر بها.

لقد تجاوز البحث اللّساني اليوم الدراسة النظامية للّغة، إذ أصبحت تمظهرات هذه الأخيرة في حياتنا التواصلية اليومية الأكثر أهمية بالنسبة لتحليلاته، خاصة فيما تَعلق بالشروط اللازمة التي يَتَحَقق معها فَعالية هذا الأخير، كالنظر في المقامات التي تَحْدُثُ فيها الخطابات، والكيفية التي تتحقق بها اللّغة عند الاستعمال، وعلاقة العلامات بمُستعمليها، وهذا ما يُعرف باللسانيات التداولية.

عرفت هذه الأخيرة العديد من العلماء، لعلّ الفيلسوف واللّساني الإنجليزي *"هربرت بول غرايس" H.P.Grice*[1] من أبرزهم، أقام *"غرايس"* دراسات هامة في مختلف المفاهيم النظرية والإجرائية، خاصة فيما تعلّق بالجانب الفلسفي للمعنى، ولعلّ نظرية الاستلزام الحواري *conversational implicature* تُشكِلُ بُعداً مِحورياً في دراساتِه، بل من أهم إنجازاته التي كان لها تأثير هام في المجال التداولي فيما بعد.

---

[1] فيلسوف من فلاسفة أكسفورد المتخصصين في دراسة اللغة الطبيعية *natural language* عاش ما بين (1913-1988م). اشتهر بتكريس جهده الأكبر في تحليل قضية المعنى، لدرجة أن معظم معاصريه كانوا يلقبونه بـ (فيلسوف المعنى)، وقد أحدث له ذلك نوعا من القلق، فكان تحليله للمعنى شائعا في كل القضايا الفلسفية التي كان يخوض فيها. انظر: صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس. (دار قباء الحديثة: القاهرة). دط. 2007م. ص: 8.

لم يكن محتوى نظرية *"غرايس"* من المفاهيم البعيدة عن تناول علماء العرب القدماء، فهي موجودة بالأساس عندَهم، و*"ابن جني"* من الذين أبدعوا القول فيه؛ فقد أدرك أنّ المتكلمَ أثناء تواصلِه مع غيره قد يَنتهِجُ عدةَ أساليبٍ للتعبير عن مقاصدِه، ففي مواضع عِدة يَشتركُ فيها كلٌّ من المتكلم والسامع، يُصرّح المتكلم فيها بعبارات لغوية واضحة في دلالتها، إلا أنّ المقصودَ منها معاني ضمنية أخرى، يُدركها السامعُ لمجردِ وُصولِها إليه، فالمتكلِم في بعض الأحيان قد لا يُصرّح بالدلالة المقصِدية مباشَرة، وإنّما تُستنتَجُ بحَسَب أحوال الخطاب وقرائِنِه.

وانطلاقا مما سبق تحاولُ هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية الآتية:

ما مدى قرب المفاهيم الإجرائية في ظاهرة الاستلزام الحواري التي جاء بها "ابن جني"(إن صح التعبير) من الشروط والقواعد التي أسس لها "بول غرايس" في نظرية الاستلزام الحواري التي تُعَدُّ اليوم من الركائز الأولى للبراجماتية اللّسانية؟

أولا: مفاهيم حول الاستلزام الحواري ***conversational implicature***

أ- مفهوم الاستلزام الحواري

يُشَكلُ الاستلزام الحواري أحدَ المفاهيمِ الأساسية التي جاء بها *"بول غرايس"* والتي قام بالتعريف بها في إحدى محاضراته التي ألقاها بجامعة هارفارد عام 1967م في إطار بحثه عن ***"المنطق والحوار" Logic and Conversation***. فقد سلّط *"غرايس"* الضوء على الجانب النفسي للمتكلِم، وما له من تأثير على مقاصِدِه ونواياه.

ولأنّ التحاورَ أساسُه التواصل بين شخص وآخر، يَتمُ فيه تداول الكلام بينهما بطريقة متكافئة لا يَستأثِرُ فيها أحدُهما دون الآخر،[1] والتخاطبُ هو عبارة عن إلقاء جانبين (المخاطِب والمخاطَب) لأقوال بغرض إفهام كلّ منهما الآخر مقصودا معيّنا،[2] ويشترطُ *"غرايس"* في هذا الإفهام أن يكون باستعمال جمل حوارية ذات معان ظاهرية مُدركة، ويستثني من هذا الشرط، بعض الحالات التي يُمكنُ للمتكلم اللجوءُ

[1] ينظر: يحيى بن مُحَّد حسن بن أحمد زمزمي، ***الحوار آدابه و ضوابطه في ضوء الكتاب و السنة***. (دار التربية والتراث – رمادي للنشر: مكة المكرمة). ط: 1. 1414هـ- 1994م. ص: 6.

[2] ينظر :طه عبد الرحمان، ***اللسان والميزان أو التكوثر العقلي***. (المركز الثقافي العربي: دار البيضاء). ط: 1. 1998م. ص: 237.

إليها لأغراض يَهدِفُ إليها. إذ يُلاحَظ أنّ هذا الأخير أثناء تواصلِه قد يَحدُثُ أن تدلَّ بعضُ جُملِه على معانٍ ضمنية هي المرادة بالقصد، والسياق في هذه الحالة هو الوحيدُ القادرُ على تحديد دلالتِها، وكيف أنّ للسامعِ إذا ما توفرت فيه شروطٌ معيّنة القدرة على تجاوزِ المعنى الحَرفي لتلك الجمل المسموعة وإدراكِ معناها الضمني المقصود، ولا يَتمُ ذلك إلا بناءً على شروطِ تَوفُرِها علاقة تفاعلية تواصلية مشترَكة بين عناصر العملية التواصلية، وهذا ما يُعرَف عنده بـ الاستلزام الحواري.[1]

ففي الظروف الطبيعية، وأثناءَ عملية التواصل، عادةً ما يقومُ المتكلمُ بإنتاج جملٍ بسيطةٍ ذات كلمات وتراكيب واضحة ومعان تامة، يَستعملُها في التواصل مع طرفٍ ثانٍ أثناء محاورتِه له، إلا أنّه يَحدُثُ في بعض الحوارات التواصلية أن يلجأ المتكلم عمداً إلى توظيف جمل وعبارات تبدو من الوهلة الأولى أنَّها غامضة ويستحيلَ أن تَحدُثَ الإفادة منها، إلا أنَّ السامعَ يُمْكِنُه فهمُ رسالة المتكلم بكلّ يسر، وهذا راجع لامتلاك هذا الأخير القدرة على استنباط المغزى المراد من الرسالة. فعلى الرّغم من غموضِ الخطاب إلى أنَّ كلّ من المتكلم والسامع يُمْكنُهما التواصل والفهم وهذا نتيجة امتلاكِهما ما يَطلقُ عليه *"غرايس"* مبدأ (**التعاون**)، والذي في ظله يتمكن السامع من فهم واستنتاج واستلزام ما يريدُه المتكلم.[2] ويَضْرِب لنا *"غرايس"* مثالا على ذلك، فيقول: نفترض حواراً بين أستاذين (أ) و(ب).

- الأستاذ (أ): هل الطالبُ (ج) مستعد لمتابعةِ دراستَه الجامعية في قسم الفلسفة؟
- الأستاذ (ب): إن الطالب (ج) لاعبُ كرة ممتاز.[3]

يُلاحِظُ *"غرايس"* أنّ الحمولة الدلالية في إجابة الأستاذ (ب) تدلُّ على معنيين اثنين في نفس الوقت: أحدهُما حرْفي، والآخر مُستلزَم، فالمعنى الحرفي يتمثل في أنَّ الطالب (ج) من لاعبي الكرة الممتازين،

---

[1] ينظر: العياشي أدراوي، ***الاستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة له***. (منشورات الاختلاف، دار الأمان : الجزائر، الرباط). ط: 1. 2011م, ص: 98.

[2] ينظر: العياشي أدراوي، ***الاستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة له***. ص: 99.

[3] ينظر:مسعود صحراوي، ***التداولية عند علماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي***. (دار الطليعة: بيروت). ط: 1. 2005م. ص: 33.

ومعناها الاستلزامي هو أنّ الطالب المذكور ليس مستعدا لمتابعةِ دراستِه في قسم الفلسفة. هذا ما يُصنَف عنده في باب الاستلزام الحواري.[1]

يعدُّ *"غرايس"* الاستلزام الحواري من الخصائص الأساسية التي تتمتع بها اللغات الطبيعية، والتي "تُؤَسِسُ لنوعٍ من التواصل يُمْكِنُ وَسمُه بالتواصل غير المعلن؛ أي الضمني، بحجة أنّ المتكلم يقول كلاما ويَقصِدُ غيرَه، كما أنّ المستمع يسمعُ كلاما ويفهمُ غيرَ ما سَمِعَ".[2] فدلالاتُ بعضِ العبارات اللّغوية لا تتوقفُ دائما على معاني مفرداتِها وطريقةِ تركيبِها، إنّما يلعبُ السياقُ الذي وَردَت فيه الدورَ الأهم في ذلك، مما يستوجبُ "إيجادُ تأويلٍ آخر ملائمٌ يُحَتِمُ الانتقالَ من معنى صريح إلى معنى مستلزم"،[3] وتعدُّ مقاصدُ المتكلمين وسياقُ الخِطابات من العوامل الخارجية المحيطة التي تُعَوَّلُ عليها التأويلات في الانتقال من المعنى الصريح إلى تلك المعان المستلزمة.

يُحاولُ "*غرايس*" التفريقَ بين ما يُقال وما يُقْصَدُ من القول، فهنالك من يَقصِدُ ما يقولُ، وآخر يَقصِدُ عكس ما يقول، وثالث يَقصِدُ أكثرَ مما يقول. فيُمكِنُ للجملة أن تحملَ أكثرَ من معنى والسياقُ هو الضابطُ الوحيدُ لها.فالقولُ هو ما تَحْمِلُه الكلمات، والعبارات من معاني حرفية، ولكن ما يُقْصَدُ أمرٌ آخر يُوصِلُه المتكلمُ بطريقة غير مباشِرة باعتبارِ أنَّ المتحدثَ إليه يَمتلكُ القدرةَ على التفسير في الاستعانة بمختلف المعطيات السياقية.[4] فالاستلزام الحواري يُشكِّلُ "حلقة الوصل بين المعنى الحرْفي الصريح والمعنى المتضمن في شكل الجملة".[5]

---

[1] ينظر: ***المرجع نفسه***. ص: 33.

[2] العياشي أدراوي، ***الاستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة له***. ص: 7.

[3] العياشي أدراوي، ***الاستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة له***. ص: 8.

[4] ينظر: محمود عكاشة، ***النظرية البراجماتية اللسانية (التداولية) دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ***. (مكتبة الآداب : القاهرة). دط، دت. ص: 86. هامش (2)

[5] ***المرجع نفسه***. ص: 88.

ب- الخلفية الإبستيمية للدلالة اللّغوية وعلاقتها بالاستلزام الحواري عند *"غرايس"*

تعدُّ نظرية الاستلزام الحواري التي جاء بها *"غرايس"* وعمل على ضبطِ مفهومِها وتحديدِ شروطِها ومبادئِها، إحدى تلك المساعي التي كان يهدفُ من ورائها إلى بسط الأُسُس العامة للحوار، وذلك بتحديدِه للضوابط العامة التي يجبُ التقيّدُ بها، فكان لموضوع البحثِ الذي قام بنشره سنة 1957م تحت عنوان (المعنى) *Meaning* الصدى الكبير في تطوير البحثِ حولَ التخاطبِ، خاصةً فيما تعلَّق بالخطاب الحواري، ودور الاستدلال فيه.[1] وبعد تحليلات وتفسيرات عديدة انطلاقا من وجهةِ نظرٍ الفلسفة التحليلية، خلُص في الأخير إلى أنّ الدلالة اللغوية للعبارة يُمكِنُ تقسيمُها إلى قسمين:[2]

1- تأويلا دلاليا يطفو على سطح الجملة، تُؤشر عليه مؤشرات بنيوية(دلالة طبيعية).

2- تأويلا دلاليا لا يطفو على سطح الجملة، ولا توجد قرائن بنيوية تدلُّ عليه (دلالة غير طبيعية).

يَقصدُ *"غرايس"* **بالنوع الأول** من الدلالة، هي تلك المعاني التي تُسْتَخْلَصُ عموما من المفردات الحرْفية لنفس الجملة؛ أي تلك المعاني المستخلَصة مباشَرة من ألفاظها والتي تُمثل المعاني الاصطلاحية الصريحةَ الملازمةَ لها، ويندرج تحت هذا النوع:

- **دلالة الاقتضاء:** وتُمثلُها المعاني الأصلية المباشِرة دون المجازية التي اصطلح عليه أهلُ اللغة، ويُطلَق عليها تسمية (المعنى الحرفي) *Forum*، فلا تتغير بتغيرِ التركيب أو السياق،[3] فهي مجموعُ معاني مفردات الجملة مضموم بعضها إلى بعض في علاقة إسناد.[4]
- **القوة الإنجازية الحرفية:** والتي يَدلُّ عليها بصيغة الفعل، كما هو الشأن بالنسبة إلى (الأمر)، أو (الاستفهام)، أو (النهي)، أو (التنغيم)، أو بأي فعل إنجازي مثل سأل، وعد ...الخ.[5]

---

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، ***الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية***. (المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية : الجزائر). دط. 2012م. ص: 235.

[2] ينظر: العياشي أدراوي,، ***الاستلزام الحواري في التداول اللساني***. ص: 96.

[3] ينظر: محمود عكاشة، ***النظرية البراجماتية اللسانية***. ص: 89.

[4] ينظر:مسعود صحراوي، ***التداولية عند علماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي***. ص: 34.

[5] ينظر: العياشي أدراوي، ***الاستلزام الحواري في التداول اللساني***. ص: 96.

يؤكد *"غرايس"* أن معنى هذا النوع من الكلام يلزم معنى آخر بقطع النظر عن حال الخطاب وقرائنه، وهو ما يُعرفُ عنده بالاقتضاء؛ وهو اللزوم العقلي الذي يحصُلُ بين معنى وآخر، ويتحقق هذا إذا كانت صحة الثاني شرطا لصحة الأول، ومثال على ذلك:

- فرح عَمرو بالهدية؛ يقتضي أهديت له هدية. [1]

أما النوع الثاني، فيَقصِد به تلك المعاني غير المباشرة؛ أي المعاني الضمنية التي يُحدِدُها السياق الذي ترد فيه، فتَسْتلزِم دلالتها منه، فهي متغيرة بتغيّر السياقات التي ترد فيها،[2] فالمعاني فيها لا تدلُّ عليها صيغة الجملة بالضرورة، ولكن للسياق دخلا في تحديدِها والتوجيهِ إليها؛[3] أي أنّه لاقرائنَ تدلُّ على تلك المعاني في الجملة. فهو كل كلامٍ يُمكِنُ أن يُستنتَجَ من معناه اللفظي معاني متعددة بحسب أحوال الخطاب وقرائنه، والمعنى الأصلي لايُمكِن للجملة أن تقتضيه، وإنّما هو معنى محتمل حسب السياق أو حال الخطاب، ومثاله:

- شخص أحس بالبرد في مكان ما فقال: لا أريد أن أبقى في هذه الغرفة، أو شغل المدفأة من فضلك، فكلُّ هذا تلميح على أنّ هذا الشخص مصابٌ بالبرد في هذا المكان.[4]
- إنّ غرفتك كالزريبة، فالقصد منها أن الغرفة وسخة وغير مرتبة.[5]

ما يُلاحَظُ في هذه الأمثلة أنّ دلالاتها غير طبيعية، فهي صلة قائمة بين محتويات يريد القائلون إبلاغها والجمل التي استعملوها لإبلاغها.[6]

وعليه ميّز *"غرايس"* بين النوع الأول، والذي تُمثلُه القوة الإنجازية الحرفية، والنوع الثاني المتمثل في القوة الإنجازية المستلزَمة،[7] وتعدّ هذه الأخيرة الأساس الذي يقومُ عليه الاستلزام الحواري.

---

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، ***الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية***.ص: 237.

[2] ينظر: محمود عكاشة، ***النظرية البراجماتية اللسانية***. ص: **90**.

[3] ينظر:مسعود صحراوي، ***التداولية عند علماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي***. ص: 35.

[4] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، ***الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية***. ص: 238.

[5] ينظر:آن روبول، جاك موشلار. ***التداولية اليوم علم جديد في التواصل***. ترجمة: سيف الدين دغفوس، مُحَمَّد الشيباني. (المنظمة العربية للترجمة: لبنان). ط: 1. 2003م. ص: 53.

[6] ينظر:آن روبول، جاك موشلار. ***التداولية اليوم علم جديد في التواصل***. ص: 53.

[7] ينظر: العياشي أدراوي,، ***الاستلزام الحواري في التداول اللساني***. ص: 96.

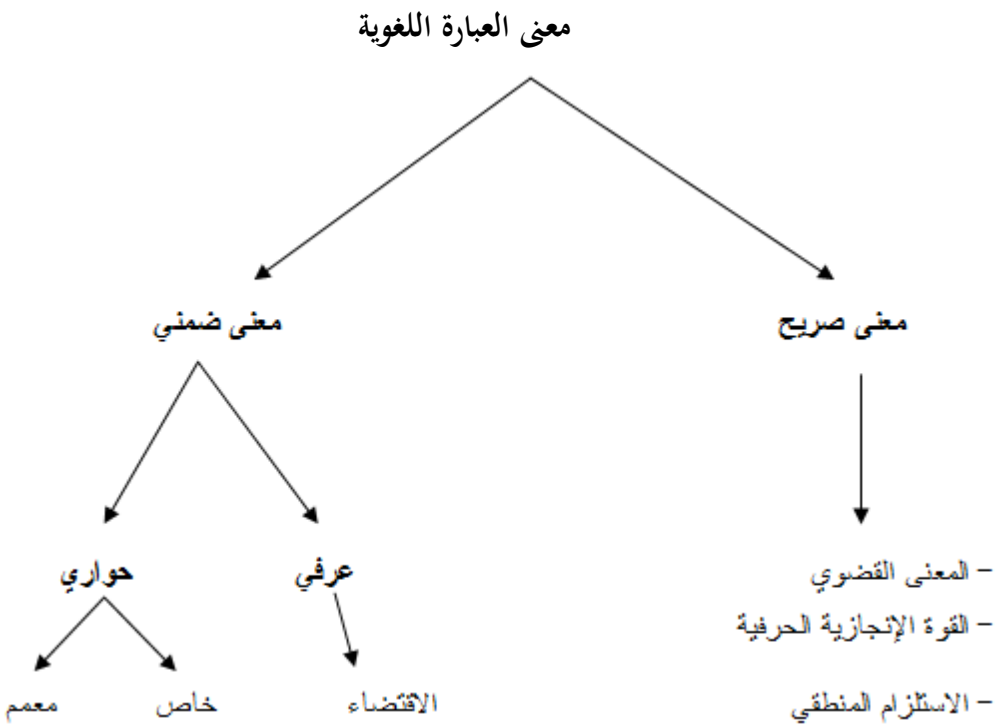

مخطط يوضح الحمولة الدلالية للعبارة اللغوية

ج– شروط الاستلزام التخاطبي:

هنالك بعض الشروط التي اشترطها *"غرايس"* والواجب توفرها في أي جملة حتى تستلزمَ معنى غير المعنى الحرفي وهي:[1]

أولا: يجب معرفة المعنى الحرفي للكلمات المستعملة والمعنى الإحالي إليها.

ثانيا: يجب على الأطراف المشاركة في المحاورة احترام مبدأ التعاون والقواعد المتفرعة عنه.

ثالثا: يجب على المساهمين في الحوار أن يكونا على دراية تامة بمعطيات الحديث.

رابعا: يجب احترام السياقين اللغوي وغير اللغوي للخطاب.

معنى هذا، حتى يتمكن المشاركان في عملية الاستلزام الحواري من العدول عن القواعد المتحكمة في الحوار اللغوي، لابد من إدراك المتكلم أنّ المستمع يستطيع إدراك المعنى المستلزم، وبأنّه قادر على الاستنتاج والفهم.

[1] ينظر: ***المرجع نفسه***، ص: 104.

ثانيا: مبادئ نظرية الاستلزام الحواري وتطبيقاتها عند *"ابن جني"* .

من المعلوم أنّ دراسة علماء العرب القدماء للظاهرة اللغوية في مختلف مستوياتها الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، قد تميّزت بالدقة والشمول، وحضي هذا النوع من التحاليل النظامية عندهم بالاهتمام الأوفر، إلا أنّه وفي المقابل، لم يمنعْهم من الدراسة البنيوية للّغة، والنظر في العوامل المحيطة بها، كتنوع السياقات، والأحوال، وأفعال المتكلم بكلامه، ودور الأدلة المبهمة، وتعدد العوامل الاجتماعية، والنفسية المؤثرة في صوغ المعاني المختلفة.[1]

لقد أدرك علماء اللغة من الوهلة الأولى أنّ اللغة ظاهرة إنسانية بالدرجة الأولى، وبالتالي تتميز بالتعقيد؛ لتشابك العوامل الداخلية والخارجية في إنتاج مختلف معانيها، ودورها الفعال في تحقيق التواصل الناجح، فـ "ابن جني" مثلا، أدرك ومن الوهلة الأولى أنّ الدلالة إما تُستقى من اللفظ، وإما من سياق الحال فيقول: "فعلى هذا وما يَجري مجراه تُحذف الصفة؛ فأما إن عُريتْ من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإنّ حذفها لا يجوز"[2] وهو يقصد بهذا؛ أنّه ليست الكلمة وحدها هي التي تحمل الدلالة، بل علينا الرجوع إلى السياق الذي وردَت فيه؛ لنفهم المعنى المقصود؛ لأن الكلمة لا يكون معناها واضحا وهي منعزلة، أو مفصولة عن السياق. ما يُلاحَظ أنّه ومن البداية لم يقتصر تعامل *"ابن جني"* على المنطوق من اللغة فحسب؛ إنما تجاوزَه إلى كلِّ ما يُحيط بها من أحوال قد تُساعد في فهمِها.

فما خصصه علماء العرب بالحديث عن المخاطَب والمخاطِب وحال الخطاب، وأفعال المتكلم، وغيرِها من المواضيع المحيطة باللغة، يَدخلُ في الدرس الغربي تحت ما يُعرف عندَهم بالجانب البراغماتيكي، أو الاستعمالي، والتداولي للغة الذي أدخله كل من *"ش، موريس"C .Maurice*، و *"ش، س، بيرس"Charles Sanders Peirce*، و*"غرايس"* وغيرِهم في أبحاثهم اللسانية،[3] وتُعَدُّ في الوقت نفسه من المواضيع المهمة التي لقيت حظَها من العناية والتحليل، والشرح عند العديد من علماء العرب

---

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، ***الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية***. ص: 214.

[2] ابن جني، أبو الفتح عثمان، ***الخصائص***. تحقيق: محمّد علي النجار. (دار الكتب المصرية). دط. دت. ج2. ص: 371.

[3] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، ***الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية***. ص: 214.

القدماء من أمثال *"الرازي"*، و*"عبد القاهر الجرجاني"* – الذي أطلق عليها مسمى(معنى المعنى)، و*"السكاكي"*، و*"ابن جني"*، وغيرهم.

يتفقُ علماء اللغة العرب القدماء على أنّ الدلالة نوعان؛ دلالة لفظية أو وضعية، وهي دلالة يختص بها اللفظُ وحدَه، ودلالة غير لفظية أو معنوية؛ وتَنتُجُ عن تغييرِ المدلول الوضعي إلى مدلول آخر هو الذي تَقتضيه القرائنُ وكلّ ما يحيطُ بالخطاب وما يلزمُ من معنى لفظِها معنى آخر، وكلُّ هذا لا يمكنُ أن يَتمَ إلا بوجود قرائن تمنعُ منطقيا إرادة المعنى الوضعي.[1] وهذا ما يُطلق عليه في الدرس اللساني المعاصر مسمى (الاستلزام الحواري).

إنّ المتدبر في ثنايا التراث العربي نحوه، وبلاغته، وتفسيره، وأصول فقهه، وأدبه، وغيره، يُلاحظ مدى تأصيل مبادئ هذا الاستلزام الحواري فيه، فقد لقيت مضامينُه حظَها من العناية بالشرح والتفصيل، و*"ابن جني"* واحد من أولئك الذين تفطنوا إلى هذه الخاصية، وعرف بأنها خاصية أساسية تتمتع بها اللغات المنطوقة.

وانطلاقا من المبادئ العامة التي حدّدها *"غرايس"* للاستلزام الحواري سنحاول الوقوف عند بعض المقولات والتحليلات التي تُشير بطريقة مباشرة أو ضمنية إلى أنّ *"ابن جني"* قد تعرض لمحتواها ومضامينها إما تفصيلا أو تلميحا، وتتمثلُ هذه المبادئ في:

- **مبدأ التعاون *The co-operative principle***

يرى *"غرايس"* أنّ الحوار أعلى نمط تفاعلي، وانطلاقا مما ينبنى عليه هذا الحوار، وضع مبدأ التعاون، الذي استعمله لأول مرة في دروسه المعنونة بـ (محاضرات في التخاطب)، ثم ذكره ثانيا في مقاله الشهير(المنطق والتخاطب).[2]

يَقصِدُ *"غرايس"* بالتعاون؛ ذلك المبدأ الذي يقتضي أن يتعاون المتكلمون في تسهيل عملية التخاطب لتجنب فهم غير المراد من قصد كلام المتكلم. فهو عنده يمثل مجموع القواعد التي يخضع لها المتحاورون

[1] ينظر: المرجع نفسه. ص: 219.

[2] ينظر :طه عبد الرحمان، ***اللسان والميزان أو التكوثر العقلي***. ص: 238.

ليتحقق التواصل بينهم، وليصلوا إلى الفائدة المشركة.[1] فهو تلك العملية المشتركة بين المرسِل والمرسَل إليه، حيث يعمدُ المرسِل في صياغة رسالتِه بطريقة تَضمُن قدرةَ المرسَل إليه في فهمها وتأويل معناها.

وصيغة هذا المبدأ هي:

- **ليكن انتهاضك للتخاطب على الوجه الذي يقتضيه الغرض منه.**[2]

ففي مبدا التعاون، يتوجب على كلّ من المتكلم والسامع تحقيق الهدف من الحديث يدور بينهما.

فمبدأ التعاون يُعدّ أساس عملية الخطاب؛ لأنّه يربُط بين أطراف الحوار، ربطا منطقيا يتحققُ منه التفاهم المتبادل بين طرفي الحوار. ويذهب *"غرايس"* إلى أنّ هذا المبدأ العام يتفرع بدوره إلى عدة مبادئ جزئية:

1- مبدأ الكم *The Maxim of Quantity*

ويتمثل في ما يأتي:[3]

- تكلّم على قدر الحاجة فقط(القدر الذي يَضمُنُ تحقيق الغرض من التخاطب).
- لا تتجاوز بإفادتك القدر المطلوب.

يرى *"غرايس"* أنّه من الضروري أن يُوجه المتكلمُ إلى السامع كلاما مفيدا مؤدي إلى الحاجة التي استعمل من أجلها، وبأن لا يزيد عن المطلوب؛ أي أنّ إفادة الكلام تحصُل على قدر حاجة السامع إليها، وبهذا يكون الخطاب ملبيا للكم الذي استعمل من أجله. وعليه يجبُ على المتكلم أن يكون إسهامه في الحوار بالقدر المطلوب من دون أن يزيد عليه أو يُنقِص منه، فيكتفي المتكلم بقول القدر الذي يتحقق معه الغرض.[4]

إلا أنّه في بعض الحوارات قد تحدثُ بعض التجاوزات في تبليغ مراد المتكلم، فيعمَدُ هذا الأخير إلى تجاوز الكم المطلوب للتواصل؛ كأن يقول قائل: لقد أشتد بنا الحر في هذا المكان، ومقصوده هو أن يُبادر أحدُ المستمعين إلى فتح النافذة؛ فهذا القول في ظاهره خبر يُخِلُ بقاعدة الكم، إذ يُخبرنا بما نحن على علم به،[5] أو كأن يلجأ عمدا إلى تقليص حديثِه، كأن يقول: البرد وبعدها يَصْمُت، والمقصود هنا، هو أن يتجه

---

[1] ينظر: محمود عكاشة، ***النظرية البراجماتية اللسانية***. ص: 90.

[2] ينظر :طه عبد الرحمان، ***اللسان والميزان أو التكوثر العقلي***. ص: 238.

[3] مُحَمَّد مُحَمَّد يونس علي، ***مدخل إلى اللسانيات***. (دار الكتاب الجديد : ليبيا). ط: 1. 2004م. ص: 99.

[4] ينظر: محمود عكاشة، ***النظرية البراجماتية اللسانية***. ص: 91.

[5] ينظر :طه عبد الرحمان، ***اللسان والميزان أو التكوثر العقلي***. ص: 238.

المستمع ناحية النافذة ويقومَ بغلقِها، فهذا الاختصار الذي أصاب الكلام مُخلٌ في ظاهره، وكذلك مخلّ بقواعد الكم التي كان على المتكلم الالتزام بها. إلا أنّ الملاحَظ في كلتا الحالتين السابقتين، إنما جاء الخطاب على تلك الصورة إما بـ (النقصان) أو (الزيادة) لسبب ما أخذ به المتكلم معولا فيه على مبدأ التعاون.[1]

وفي هذا الصدد يسوقنا *"ابن جني"* في باب من أبوابه التي خصها للحديث عما أسماه بـ (في شجاعة العربية)، فقد عدد *"ابن جني"* أهم المواضع التي تتضح فيها شجاعة العربية بوصفها خاصية من خصائص الحكمة، يتجلى فيها الإتقان والصنعة، ومن بين أهم المواضع التي نص عليها نجد (الحذف)و(الزيادة)، يقول *"ابن جني"* في ذلك: "اِعْلَم أنَّ معظم ذلك أنما هو الحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف".[2]

فـ (**الحذف**) أو ما يطلق عليه الدرس التداولي المعاصر (النقصان)، لا تلجأ إليه العرب إلا إذا كان هناك ما يدلّ عليه، وإلا كما قال *"ابن جني"* "كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته".[3] وقد تخلّل كتابه الخصائص العديد من الأمثلة على الحذف منها ما يصيبُ المفردات، ومنها ما يصيب الجمل. من بين الأمثلة التي أوردها مثلا، حذف جملة القسم، فقد أوضح أن أصل قولِنا: تالله لقد فعلت، أقسم بالله لقد فعلت، فحُذِف الفعل والفاعل، وبقيت الحال– من الجار والجواب– دليلا على الجملة المحذوفة. ومن أمثلة الحذف كذلك، حذف الأفعال في حال الأمر، أوالنهي، نحو قولك: زيدا، إذا أردت، اِضْرِب زيدا، ومنه أياك، إذا حذّرته وطلبت منه أن يحافظ على نفسه.[4]

يذهب *"ابن جني"* إلى أنّ للمقام الدور الكبير في تبيان مقصد المتكلم، وهذا ما ذكره في باب (**المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به**)، فهو يرى أن (الحال المشاهدة) أو ما يعرف بالحدث غير اللفظي، فهي من المواضع المهمة التي يمكنُها أن تنُوب عن الألفاظ والجمل، فيمكن لهذه الأخيرة أن تنوب عن اللفظ ويكون لها نفس تأثير هذا اللفظ المحذوف في بيان المعاني، وفي هذا يقول: "من ذلك أن ترى رجلا قد سدّد سهما نحو الغرض ثم أرسله، فتَسمعُ صوتا فتقول: القرطاسَ والله، أي أصاب القرطاس. فـ (أصاب) الآن في حكم الملفوظ به البتة، وإن لم يوجد في اللفظ، غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به. وكذلك قولهم لرجل مُهْو بسيف في يده: زيدا؛ أي اِضرِب زيدا. كذلك قولك للقادم من سفر: خير مَقْدَم، أي قدمت

---

[1] ينظر : ***المرجع نفسه***. ص: 238.

[2] ابن جني، ***الخصائص***. ج2. ص: 360.

[3] المصدر ***نفسه***. ج2. ص: 360.

[4] ابن جني، ***الخصائص***. ج2. ص: 360.

خير مقدم،[1] فالمشاهدة هنا: إرسال السهم، والهوي بالسيف، وقدوم الرجل، أحداث غير لفظية نابت مناب الحدث اللفظي، فهنا المقام لعِب دورا هاما ناب فيه في تأدية المعنى.

صحيح أنّ الألفاظ قد حُذفت في هذه العبارات، إلا أن الملاحظ أن دلالة الحال فيها قد نابت عنها وأدت وظيفتَها المعنوية على أكمل وجه.

ففي هذه الأمثلة وغيرها كثير مما وقف عنده *"ابن جني"* ، يلاحظ غياب الدليل اللفظي، الدليل المحسوس في الجملة، والإبقاء على الدليل المعنوي فقط كحجة من المتحدث على أنّ هناك حذفا في الجُمل، وما على السامع إلا إدراكُ ذلك المحذوف المتضمن وهذا بناءً على اشتراكهما في فهم سنن قواعد لغتهما العربية التي يتحدثون بها.

أما (**الزيادة**) في القول، فيُمكن الاستدلالُ بها على ما جاء به *"ابن جني"* في باب (في الاعتراض)، فالاعتراض –كما رآها – من الحالات اللغوية التي كثُر ورودُها في كلام العرب، وقد مثّل له بأمثلة عديدة ومتنوعة من القرآن، والشعر، والنثر. ويذكر *"ابن جني"* أنّ العرب لم تستنكر الاعتراض، وإنما جاءت به من باب الزيادة في إثبات المعنى؛ أي أنّه جرى عندهم مجرى التوكيد، ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصلُ فيه بغيره.[2] وقد مثل لها *"ابن جني"* بأمثلة كثيرة، منها في قوله تعالى: (فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ).[3] فالآية الكريمة تضمنت اعترضا في قوله تعالى: (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) اعتراض بين القسم (فلا أقسم بمواقع النجوم)، وبين جوابه الذي هو قوله (إنّه لقرآن كريم)،[4] فالله سبحانه وتعالى أقسم على أمر من أعظم الأمور وهي مواقع النجوم، ثم بين عظم هذا القسم وأكده بالجملة الاعتراضية قبل أن يُبين المقسَم عليه، فقال:(وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ)، إشارة وتأكيدا على ضرورة الانتباه إلى عظمة القسم الذي أقسم سبحانه وتعالى به.

وفي مثال آخر من نماذج الاعتراض التي ذكرها *"ابن جني"* يقول: "تقول العرب: زيد– ولا أقول إلا حقا– كريم،[5] فيلاحظ *"ابن جني"* إنما جاءت جملة الاعتراض هنا – ولا أقول إلا حقا– لغرض التأكيد بصفته هدفا عاما يسعى إليه القائل، وأن هذا الأخير لم يأت به من باب أنه كلام زائد لا دلالة فيه.

---

[1] ***المصدر نفسه***. ج1. ص: 284، 285.

[2] ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، ***الخصائص***. ج1. ص: 335.

[3] الواقعة: 75، 76.

[4] ***المصدر نفسه***. ج1. ص: 335.

[5] ***المصدر نفسه***. ج1ص: 335.

ومن زيادات القول التي يُمكنها أن تُضفي معنى جديداً على الخطاب، ما كشفه *"ابن جني"* بأن المشاهدة الحسية هاهنا كذلك لها دور كبير في الزيادة في المعنى وتوضيحه أكثر، فالمشاهدة الحسية أو ما تعرف بلغة الجسد[1] لها تأثيرها الفعال في تبيان المعاني، فما يَعتري المتكلم وما يرتَسِم على وجهه أو على كامل جسدِه من حركات خاصة، قد تساعد على الفهم والتصديق أكثر. وفي هذا الموضع يستشهد لنا *"ابن جني"* بأشهر مثال على ذلك قول الشاعر:

تقول وقدصكَّتْ وجهَها بيمينِها . ... أبعلِيَ هذا بالرحى المتقاعسُ !

فلو قال "حاكيا عنها: أبعلي هذا بالرحى المتقاعس- من غير أن يذكر صك الوجه- لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة، لكنه لما حكى الحال فقال: وصكت وجهها، علم بذلك قوة إنكارها، وتعاظم الصورة لها، هذا مع أنك سامع لحكاية الحال، غير مشاهد لها، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف".[2] ف*"ابن جني"* يرى أن الزيادة التي جاء بها الشاعر هنا، زيادة فيها إفادة، فلو لم يذكرها هذا الأخير لتوهم السامع أن كلام المرأة مما فيه تعجب، لكنه لما قام بوصف حالها وبأنها قامت بصك وجهها، تبين له أنها لم تكن متعجبة، وإنما هي منكرة أينما إنكار. وللتدليل على ما ذهب إليه، يسرد لنا مثالا توضيحيا آخر، حيث يذكر أنّ الشخص إذا أراد أن يخاطب شخصا آخر، تجده، يطلب منه القدوم إليه أولا، ثم يطلب منه ثانيا أن يريه وجهه، فإذا أقبل عليه، وأصغى إليه، اندفع يحدثه، أو يأمره، أو ينهاه أو غير ذلك. وذلك لما في مشاهدة تعابير الوجه من دلالات معبرة على رأسها تعبيرات الرضا أو الغضب، والقبول أو الرفض، والابتسام، والاشمئزاز وغير ذلك من التعابير التي تترك أثرا في النفوس، ويستشهد *"ابن جني"* على هذا بقول الشاعر:

العَيْنُ تُبْدي الذي في نفسِ صاحبِها . . من العَداوَةِ أو ودّ إذا كانا.

فالمشاهدة بالوجوه، دليلا على ما في النفوس، وعلى ذلك قالوا: "رب إشارة أبلغ من عبارة".[3] وإذا كانت حاسة السمع هي المسؤولة عن تلقي الكلام، فالعين أداة تلقي الصورة، فإذا اجتمع الصوت مع الصورة وتم تفعيل الجانب البصري تكون الفائدة أكبر والأثر أقوى. حيث تعمل على الزيادة في الإيضاح، وإكمال وتوصيل المعاني للمرسل. فهي في الأغلب محدودة المعنى سلفا، وبذلك فهي تتميز بالاختصار والدقة.[4]

---

[1] تعرف على أنها: " عملية إرسال واستقبال رسائل دون كلمات وذلك بواسطة التعبيرات الوجهية والنظر، والإيماءات والهيئة، ونبرات الصوت". ينظر: مُحَمَّد الأمين موسى أحمد، ***الاتصال غير اللفظي في القرآن الكريم***. إشراف: علي مُحَمَّد شمو. (دائرة الثقافة والإعلام : الشارقة). ط: 1. 2003م. ص: 37.

[2] ابن جني، أبو الفتح عثمان، ***الخصائص***. ج1. ص: 245.

[3] المصدر نفسه. ج1. ص: 247.

[4] ينظر: مُحَمَّد اسماعيل علوي، ***التواصل الإنساني دراسة لسانية***. ص: 61.

2- مبدأ الكيف *The Maxim of Quality*

ويتمثل في ما يأتي:[1]

- لا تقل ما تعلم كذبَه.
- لا تقل ما يعوزك فيه دليل بين.

يؤكد *"غرايس"* على هذا المبدأ ويعدُّه أساسياً لضمان تواصل حواري ناجح بين طرفي العملية التواصلية. فالمتكلم مُلْزم بقول الصدق وألا يقول ما يعتقدُ أنه كاذب، أو قول ما لا يستطيع البرهنة على صدقه، فالمحاوِر لا ينجح في حِواره بما يراه كذبا أو غير إقناعي، وبما لا يستطيع البرهنة عليه؛ لأنه يُضعِّف حجته.[2] فهذا المبدأ يقوم على ضرورة أن يتصف فحوى الحوار بالصحة والصدق، فيجب على كل من الطرفين، المرسِل، والمرسَل إليه من الالتزام التام بعنصر (الصدق)، لما لهذا الأخير من دور فعال في ضمان نجاح وانسجام عملية التواصل بينهما، فلِزاما على المتكلم أن يكون مُصدقا للقول الذي هو بصدد الإخبار عنه، وفي المقابل على السامع الالتزام كذلك بالإجابة التي هو مؤمن بصدقها، وفي حالة صدق الطرفين يكون الحوارُ قد انبنى على مبدأ الكيف.

إلا أن *"غرايس"* يُلاحِظ أنه في العديد من المناسبات الحوارية، قد يحدث أن يتجاوز أحد طرفي العملية التواصلية لهذا المبدأ عمدا، بأن يلجأ المتكلم أو السامع عمدا إلى عدم الالتزام بالصدق وهذا لغرض في نفسه، إما من أجل المدح، أو التهكم، أو المزاح وغيرها من الأغراض التي يُريد المتكلم إيصالها للسامع.

يَذكر علماء اللغة أنه من بين أهم الأساليب التي تُمكِن المتحدث من تحقيق ما يُريد إيصاله للطرف الثاني، توظيفَه للمجاز، أو الكناية أو غيرها من الأساليب المعروفة والتي من خلالها تَجعلُ السامعُ لا يأخذ بظاهر اللفظ، وإنما يلجأ إلى إعمال ذِهنه لاستنتاج واستنباط المعنى المرجو من الكلام. فالمجاز على سبيل المثال من أساليب البلاغة العربية التي تكثر في كلام الناس، وليس من الكذب في شيء. و *"ابن جني"* واحد من علماء اللغة الذين خصصوه بالشرح والتفصيل، حيث ذكره في الخصائص ببابين، أولهما في (الفرق بين الحقيقة والمجاز)، وثانيهما في (المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة).

يعرف *"ابن جني"* الحقيقة والمجاز على أنهما: "الحقيقة: ما أقرّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة. والمجاز: ما كان بضد ذلك"،[3] فالمجاز ضد الحقيقة ومعدولا عنها. وأوضح *"ابن جني"* سبب هذا العدول، فهو عنده لا يحدث من باب العبث؛ وإنما بهدف، فيَعْدِل إليه "لمعان ثلاثة، وهي: الاتساع،

---

[1] مُحَمَّد مُحَمَّد يونس علي، ***مدخل إلى اللسانيات***. ص: 99.

[2] ينظر: محمود عكاشة، ***النظرية البراجماتية اللسانية***. ص: 91.

[3] ابن جني، أبو الفتح عثمان، ***الخصائص***. ج2. ص: 442.

والتوكيد، والتشبيه. فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة".[1] وأشار *"ابن جني"* إلى ضرورة وجود قرينة تُسقِط الشُبهة وتمنعُ من إرادة المعنى الحقيقي في الجملة.[2]

من الأمثلة التي قدمها *"ابن جني"* أنّ المتكلم في بعض الأحيان ولأهداف معيّنة قد يأتي ببعض التعابير المبالغِ فيها ليس من باب ذكر ما هو ليس موجوداً في الواقع، وإنما لهدف ما يريد تبليغه للسامع. فمن ذلك قول النبي ﷺ في الفرس: هو بحر، فمن الوهلة الأولى يبدو أن هذا الكلام مخالف للواقع؛ لأن الفرس ليس بالبحر الذي نعرفه، لكن عند تدبر العبارة يتضح المعنى الضمني المرادُ منها، فهذه العبارة قد اشتملت على المعاني التي جعلتها ترقى من كلام مخالف للواقع إلى كلام مجازي يهدفُ من ورائه إلى عدة أمور؛ أولا: الاتساع؛ لأنه زاد في أسماء الفرس حتى إذا احتيج في شعر أو غيره استعمل استعمال بقية الأسماء شريطةَ اقتران الكلام بقرينة تدل على الفرس، ثانيا: التشبيه فلأن جريه يجري في الكثرة مجرى مائه، ثالثا: التوكيد فلأنه شَبَّه العرض بالجوهر، وهو أثبت في النفوس منه، والشبه العرض منتفية عنه.[3]

وللزيادة في التوضيح أكثر، يستند *"ابن جني"* على مثال توضيحي آخر، فيقول في قوله تعالى: (أَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا إِنَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ)،[4] قد تضمنت الآية الكريمة مجازا، ثم يذهب إلى توضيح وجه المجاز، فيذكر أن الآية الكريمة قد تضمنت الأوصاف الثلاثة التي جاء المجاز من أجلها، فأما السعة لأنه زاد في أسماء الجهات اسما هو الرحمة، وأما التشبيه، فلأنه شبه الرحمة – وإن لم يصح دخولها – بما يجوز دخوله، فلذلك وضعها موضعه، وأما التوكيد، فلأنه أخبر عن العرض بما يُخبر به الجوهر، وذلك أنّ الرحمة وهي شيء معنوي عرض، أما إذا اشْتبهتِ بشيء مادي يدخُل فيه ويخرجُ منه فهي جوهر.[5]

لقد استطاع *"ابن جني"* أن يربُطَ بين المعنى الضمني المقصود من كلام المتحدِث، والقرائن اللفظية التي وظفها هذا الأخيرُ للتعبير عن ذلك المعنى، ولا يَتمُ ذلك إلا بتوفر شروط قام بتحديدها كالاتساع، والتشبيه، والتوكيد. وهكذا يمكن للمتكلم اعتمادا على مبدأ التعاون الذي يُعوَلُ عليه في فهم مقصودِه من أن ينتهك مبدأ الكيف وبأن يَستعينَ بعبارات تبدو من الوهلة الأولى أنها تدخل في زمرة العبارات الكاذبة، إلا أنّه وانطلاقا من تمعن السامع لها يمكن لهذا الأخير الوصول إلى مغزاها انطلاقا من سلسلة من الاستنتاجات والاستنباطات .

---

[1] ***المصدر نفسه***. ج2. ص: 442.

[2] ينظر: ***المصدر نفسه*** . ج2. ص: 442.

[3] ينظر ***المصدر نفسه***. ج2. ص: 442.

[4] الأنبياء : 75.

[5] ينظر: ***المصدر نفسه*** . ج2. ص: 443.

3- مبدأ المناسبة (الترابط) *The Maxim of Relation*

ويتمثل في ما يأتي: [1]

- ليكن كلامُك مناسبا لسياق الحال.

ينص هذا المبدأ على ضرورة ملائمة الكلام لموضوع الحديث؛ أي يجب أن تكون هناك مناسَبة واضحة بينة بين الجمل والعبارات التي يقوم المتكلمُ باستعمالها في حواره، وبين الموضوع الذي هو بصدد الحديث عنه، فلابد له من جعل كلامه مناسبا لموضوع الحديث، وسياق حاله، مفيدا في معناه؛[2] أي لابد من وجود علاقة سببية واضحة بين بدايات الكلام ونهاياته.

يرى *"غرايس"* أن التناقضات غير مسموح بها نهائيا في هذه الحالة، إلا إذا عمد المتكلم تجاوز هذا المبدأ لتحقيق غرض ما، ففي هذه الحالة يمكن أن يلجا إلى عدم الربط والوضوح؛ أي إلى طرق غير مباشرة. ولعل أشهر مثال يمكن الاستعانةُ به هنا لتوضيح هذا الضرب من الكلام، الحادثة التي فسر بها *"ابن جني"* الجمع بين الأصل اللغوي لعبارة (رفع عقيرته)، ودلالتها المتداولة في الاستعمال العربي. يقول *"ابن جني"* في ذلك: "ألا ترى إلى قولهم للإنسان إذا رفع صوته: قد رفع عقيرته، فلو ذهبت تشتق هذا، أن تجمع بين معنى الصوت، وبين معنى (ع، ق، ر)، لبعد عنك وتعسفت. وأصله أن رجلا قطعت إحدى رجليه، فرفعها ووضعها على الأخرى، ثم صرخ بأرفع صوته، فقال الناس: رفع عقيرتُه." [3] فـ*"ابن جني"* قد لاحظ بأنه لا توجد علاقة أو أي مناسبة تربُط بين لفظتي (عقيرة)، و(الصوت)، فما الذي جمع بين هاتين اللفظتين ووظفتا في مناسبة واحدة؟ بعد الرجوع إلى سَيْر الأحداث التاريخية، لاحظ *"ابن جني"* كيف كان لوقوع إحدى الحوادث في زمن مضى من تأثير في الربط بين رفع الصوت ورفع العقيرة، وبأن الذين حضروا تلك الحادثة هم من أطلقوا هذه العبارة نتيجة ما شاهدوه من تزامن رفع الصوت مع رفع العقيرة، فأطلقوا هذه العبارة (رفع عقيرتُه)، والذي أصبح بعد هذه الحادثة يُطلَقُ على رفع الصوت عبارة رفع العقيرة. صحيح أنه لا توجد مناسبة لغوية بين اللفظتين، إلا أنه هناك مناسبة تاريخية ثقافية جمعت بينهما، ومن يومها أصبح يَستعملُها ويتداولُها العرب فيما بينهم، شريطة أن يدرك المتكلم والسامع المعنى الكامن وراء هذا التركيب.

---

[1] مُحَمَّد مُحَمَّد يونس علي، ***مدخل إلى اللسانيات***. ص: 100.

[2] ينظر: محمود عكاشة، ***النظرية البراجماتية اللسانية***. ص: 92.

[3] ابن جني، أبو الفتح عثمان، ***الخصائص***. ج1. ص: 66.

4- مبدأ النوع (الطريقة) *The Maxim of Manner*

ويتمثل في ما يأتي: [1]

- تجنبْ إبهام التعبير.
- تجنبْ اللّبس.
- أوجزْ كلامك (تجنب الإطناب الزائد).
- ليكن كلامك مرتبا.

يذهب *"غرايس"* إلى ضرورة أن يكون المتكلم واضحا في كلامه ومحدِداً له، وأن يوجز عباراته قدر الإمكان، وأن يُرتبَها ترتيبا منطقيا، فيجب على المتكلم الابتعاد قدرَ الإمكان عن الإبهام وتجنب اللّبس الذي قد يؤدي إلى الغموض، كما لابد على المتكلم من عدم الوقوع في الاضطراب الذي يؤدي بدوره إلى عدم الترتيب المنطقي للأفكار.[2]

إلا أنه ولأهداف يرمي إليها المتحدث يذهب *"غرايس"* إلى أنّ المتكلم قد يلجأ عمدا إلى تجاوز هذا المبدأ في كلامه؛ كأن يلجأ إلى الإبهام مثلا، مما قد يترتب عنه بعض الغموض واللبس في حديثه. ويلجأ المتكلم إلى هذا الأسلوب مع السامع بعد تعويله في ذلك على مبدأ التعاون الذي يشترك فيه معه.

وقد أشار *"ابن جني"* إلى حدوث ذلك في عدة مواضع من كلام العرب، لعل أشهرها في حال أن يكون غرض القائل من إبهام كلامه التفخيم والتعظيم لأمر ما فيما يقوله، فيقوم هذا الأخير مقام قوله، ومثاله أن يُقال: سير عليه ليل. وهم يريدون: ليل طويل، فحُذِفت الصفة هنا لما دلّ من حال على موضعها، وذلك أنّ السامع يحس في كلام القائل التفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله، طويل أو نحو ذلك.[3] ثم يذكر لنا *"ابن جني"* مثالا آخر عن ذلك، كأن يريد المتكلم أن يمتدح إنساناً ما ويثني عليه، فيقول: كان والله رجلا، فيزيد لفظ الجلالة (الله) والتي تحس من نفسك عند سماعها إنما أوتي بها للزيادة في قوة المعنى فتوحي لك بأنه رجل فاضل، أو شجاع، أو كريم، أو نحو ذلك. فهذه المعاني وغيرها إنما دلّ عليها سياقها على الرغم من أن المتكلم لم يأت على ذكرها، واكتفى بقوله والله رجلا.[4] ومن الأمثلة التي استعان بها في هذا الموضع، مثاله عن قائل يقول: سألناه فوجدناه إنسانا. وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغنى بذلك عن وصفه بقولك: إنسانا سمحا أو جوادا أو نحو ذلك. وكذا الحال إذا ذممته ووصفته بقولك: سألناه وكان إنسانا، وتزوي وجهك، فيغني ذلك عن قولك: إنسانا لئيما، أو مبخلا،

---

[1] مُحَمَّد مُحَمَّد يونس علي، ***مدخل إلى اللسانيات***. ص: 100.

[2] ينظر: محمود عكاشة، ***النظرية البراجماتية اللسانية***. ص: 91.

[3] ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، ***الخصائص***. ج2. ص: 370، 371.

[4] ينظر: ***المصدر نفسه***. ج2. ص: 371.

أو نحو ذلك.[1] وإنما اشترط *"ابن جني"* في مثل هذا الحديث وغيره، أن يكون كلام القائل فيه مقام يكون للسامع المقدرة على فهم حاله ومقصد الكلام منه، فإن لم يكن لم يجزْ أن يجري الحديث على تلك الشاكلة، وإنما عده من "لغو الحديث وجور في التكليف".[2]

ومن المظاهر التي يمكن للمتحدث تجاوز بها مبدأ (الطريقة) وانتهاكها، ما يلجأ إليه المتكلم في بعض الأحيان إلى عدم الإيجاز في الكلام، وتعمد الإطناب فيه لغاية ما، كغاية إبراز الذات، وإظهار سعة العلم، وقد وضح *"ابن جني"* ذلك في بابه الذي عنونه بـ (في التطوع بما لا يلزم)، حيث يقول: "هذا أمر قد جاء في الشعر القديم والمولد جميعا مجيئا واسعا. وهو أن يلتزم الشاعر ما لا يجب عليه، ليدلّ بذلك على غُزره وسعة ماعنده."[3] من ذلك، إذا جاء في سؤال: أحدهما أفضل أم ابن الحنفية. فيكون الجواب: الحسن أو الحسين. فمن المفروض أن يلتزم المجيب بظاهر السؤال، وتكون إما: أحدهما، أو ابن الحنفية. إلا أن المجيب قد أتى بزيادة تطوع بها في جوابه لم ينطو السؤال على استعلامها.[4] ومثال هذا إذا قيل: قد صمنا عشرين من الشهر وبقي علينا عشر. فمن المعلوم أن الشهر فيه ثلاثين فكان على المجيب أن يكتفي بذكر العشر أيام المتبقية في حالة السؤال عن عدد هذه الأيام الباقية، إلا أنه لغرض التأكيد على صوم العشرين السابقة، فقط تضمنها الجواب تطوعا ليس إلزاما لغرض التأكيد.[5]

خاتمة

إنَّ ما أراده *"غرايس"* من ضبطه للقواعد الأربعة لمبدأ التعاون، هو ضمان الإفادة المرجوة من وراء كلّ محاورة، وبأن تبلغ هذه الأخيرة الغاية في الوضوح والجلاء، بأن تكون المعاني التي يتناقلها المتكلم والسامع معاني صريحة حقيقية؛ إلا أنه يجوز للمتخاطبين وفي حالات خاصة بناءً على ما يُريده المتكلم تجاوز وانتهاك إحدى تلك المبادئ الأربعة مع الإبقاء على عنصر التعاون قائم بين عنصري العملية التحاورية المرسِل، والمرسَل إليه، وهذا ما يُطلَق عليه بـ الاستلزام الحواري؛ أي أن الاستلزام الحواري، ينجمُ نتيجةَ خرقِ أحدِ المبادئ الأربعة مع الاحتفاظ بالمبدأ الأصلي مبدأ التعاون الذي تفرع عنه.

---

[1] ينظر: ***المصدر نفسه***. ج2. ص: 371.

[2] . ينظر: ***المصدر نفسه*** ج2. ص: 371.

[3] ابن جني، أبو الفتح عثمان، ***الخصائص***. ج2. ص: 234.

[4] ينظر: ***المصدر نفسه***. ج2. ص:266.

[5] ينظر: ***المصدر نفسه*** ج2. ص270.

إنّ هذه المبادئ التي جاء به الفيلسوف *"غرايس"* فيما تعلق بنظرية الاستلزام الحواري والتي تشكل مجتمعة ما يعرف عنده بـ (مبدأ التعاون)، تُعَدّ من أهم الإسهامات التي قدّمها للتطوير في البحث التداولي اللساني، وإسقاط هذه القواعد والقوانين على أهم ما نص *"ابن جني"* ، تكشف عن قيمة تراثنا اللغوي العربي، وتفصح عن سمو درجة النضج العلمي التي تبلورت بها أبحاثنا التراثية، وبهذا تمكنوا أن يكون لهم السبق للخوض في العديد من القضايا اللسانية المعاصرة إما بالتفصيل أو ببعض الإشارات والتلميحات. فكان لهذه الأخيرة الفضل الكبير في إضاءة مختلف سبل المعارف والنظريات اللسانية، كما يمكن عدها إسهاما فعالا يمكن أن يستفاد منه في أي تحليل لساني مستقبلا.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، ***الخصائص***. تحقيق: مُحَمَّد علي النجار. (دار الكتب المصرية). دط. دت.
- آن روبول، جاك موشلار. ***التداولية اليوم علم جديد في التواصل***. ترجمة: سيف الدين دغفوس، مُحَمَّد الشيباني. (المنظمة العربية للترجمة : لبنان). ط: 1. 2003م.
- صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس. (دار قباء الحديثة : القاهرة). دط. 2007م.
- طه عبد الرحمان، ***اللسان والميزان أو التكوثر العقلي***. (المركز الثقافي العربي: دار البيضاء). ط: 1. 1998م.
- عبد الرحمان الحاج صالح، ***الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية***. (المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية: الجزائر). دط. 2012م.
- العياشي أدراوي، ***الاستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة له*** (منشورات الاختلاف، دار الأمان: الجزائر، الرباط). ط: 1. 2011م.
- مُحَمَّد الأمين موسى أحمد، ***الاتصال غير اللفظي في القرآن الكريم***. إشراف: علي مُحَمَّد شمو. (دائرة الثقافة والإعلام: الشارقة). ط: 1. 2003م.
- محمود عكاشة، ***النظرية البراجماتية اللسانية (التداولية) دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ***. (مكتبة الآداب: القاهرة). دط، دت.

- مسعود صحراوي، ***التداولية عند علماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي***. (دار الطليعة: بيروت). ط: 1. 2005م.
- يحيى بن مُحَمَّد حسن بن أحمد زمزمي، ***الحوار آدابه و ضوابطه في ضوء الكتاب والسنة***. (دار التربية والتراث – رمادي للنشر: مكة المكرمة). ط: 1. 1414هـ-1994م.